الفصل الثاني

انواع التخطيط القومي ومشاكله

اولا : انواع التخطيط القومي

ان التخطيط القومي وان كان يعتبر ظاهرة أساسية ومميزة للنظم الاشتراكية، الا أنه لم يعد حكرا لهذه البلاد التي تطبق هذه النظم، وان كانت هناك تسمية يمكن اطلاقها علي العصر الحالي، فهو بلا شك عصر التخطيط.

وقد سبق القول عند دراسة تطور دور الدولة في العصر الحديث بأن وظائف الدولة تطورت تطورا جذريا، وأصبح التدخل الايجابي للدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ظاهرة عامة في جميع الدول بما فيها الدول الرأسمالية، التي كانت تعتقد حتي وقت قريب بان الحكومة الجيدة هي الحكومة التي تحكم أقل، أي أن الحكومة لا تتدخل في نواحي النشاط الاقتصادي الا بالقدر اليسير.

ولو نظرنا الي التخطيط باعتباره ظاهرة عامة، تطبقه جميع الدول بدون استثناء، فمعني ذلك أن يختلف التخطيط الاقتصادى من بلد الي آخر ومن وقت الي آخر ومن وقت الي آخر ، تبعا للفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تدين بها البلاد، واختلاف مراحل النمو والظروف السائدة في كل حالة ، ومن ثم فقد تأخذ به دول ديموقراطية أو دكتاتورية، اشتراكية أو رأسمالية أو مختلطة، متقدمة أو متخلفة، ونتيجة لهذا التفاوت لابد أن تتعدد أنواع التخطيط. وقد تعرضا لمفهوم التخطيط القومي الشامل، ولكن بالاضافة الي هذا النوع توجد أنواع أخري هي التخطيط القطاعي، التخطيط الأقليمي، التخطيط اللامركزى، كما يفرق أيضا بين التخطيط الطويل والمتوسط والقصير الأجل، وذلك بالاضافة الي بعض التقسيمات الأخرى.

التخطيط القطاعي:

يتكون الاقتصاد القومي من قطاعات متعددة مثل القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع الخدمات. وليس من الضرورى أن تتساوى هذه القطاعات من حيث معدلات النمو، كما قد تدعو ظروف معينة الي تطوير أحد القطاعات، أى زيادة حجم الانتاج الصناعي كله أو جزء منه بناء علي اعتقاد بأن ذلك يمكن أن يسهم في زيادة جهود التنمية بصفة عامة، وبالتالي توضع الخطة اللازمة لتحقيق هذا التطوير، و هذا هو المقصود بالتخطيط القطاعي.

ويقصد بالقطاع "مجموعة الوحدات الانتاجية التي تمارس نشاطا متجانسا". الا أن التقسيم طبقا لمدى تجانس النشاط يعتبر عملية صعبة. فمن ناحية، يمكن التمييز بين قطاع سلعي ينتج سلعا مادية وقطاع آخرللخدمات، و من ناحية أخري يمكن التمييز داخل نفس القطاع السلعي بين مجمو عة الو حات الانتاجية من حيث نوع الصناعة التي تنتمي اليها و هل هي صناعة غذائية أو كيماو ية أو هندسية وهكذا. وبالمثل فانه يمكن التمييز داخل قطاع الخدمات بين الانتاجية علي حسب طبيعة الخدمة. كأن تميز بين خدمات النقل والموصلات ولخدمات الصحية والتعليمية وهكذا.

وعمو ما فان التقسيم الاقطاعي للاقتصاد القومي يتو قف علي الغرض من اجزاء هذا التقسيم من جهة، و مدى توافر البيانات التفصيلية عن نشاط الو حدات الانتاجية من جهة أخري، وكلما كان عدد القطاعات محدودا، كلما أمكن استخدام اسلوب مبسط لتخطيط الاستثمار. ويزداد أسلوب التخطيط تعقيدا كلما تعددت القطاعات.

والواقع أن صعوبة الاخطيط القطاعي لا تقتصر علي ايجاد أسس سليمة ووضاحة لتقسيم القطاعات والتمييز بينها فحسب، بل أن هناك صعوبات أخرى تتمثل في التأثير المتبادل بين القطاعا. ومعني ذلك أن الزيادة المخططة في أحد القطاعات

لابد أن تحدث أثراً في بعض القطاعات الاخري. ولهذا فان الخطط القطاعية بعد اتمامها، وقبل الموافقة عليها، تحتاج الي مهارة فائقة في بحث ودراسة تأثيرها علي القطاعات الأخرى. واذا لم يتم ذلك بكفاءة، يظهر ما يسمى بالاختناقات في العمليةالانتاجية. فمثلا اذا فرض وكان الهدف الموضوع للانتاج الزراعي أن يزيد بمعدل ١٠%، وترجم هذا الهدف باستخدام أنواع معينة من المخصبات في مساحات معينة من الأراضي واستخدام أنواع معينة من المبيدات الحشرية، وقرت تكلفة كل عملية من هذه العمليات وكميت الانتاج المرتقبة منها، لكان الأمر سهلا. ولكن من المعروف ان القطاع الصناعي أو الصناعات الكيماوية داخل هذا القطاع هي التي تقوم بانتاج المخصبات والمبيدات. واذا لم تراعي خطة القطاع الصناعي تزايد الطلب من جانب لقطاع الزراعي، حدث اختناق قد يؤدى الي عدم تحقيق القطاع الزراعي لاهدافه. واذا كان بعض المبيدات يستورد من الخارج، فلا بد من اتخاذ الخطوات اللازمة لذلك، والا أدى الامر الي وجود اختناقات تؤثر سلبيا علي انجاز هدف التخطيط الاقليمي.

ومن حيث الموارد الاستثمارية التي يمكن تخصيصها لكل قطاع من القطاعات، فان حجم هذه الموارد يتوقف علي عاملين رئيسين هما:

١ – قدرة المجتمع علي تكوين راس المال، اما بالمدخرات المحليةأو الافتراض من العالم الخارجي.

٢ – الاهمية النسبية التي توليها استراتيجية التنمية لكل قطاع بالمقارنة مع باقي القطاعات.

التخطيط الأقليمي:

اذا كان التخطيط الأقليمي القومي الشامل يتضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل كما اسلفنا، فان المجتمع يتكون من أقاليم متعددة ومتباينة من حيث كمية ونوع الموارد البشرية والمادية المتاحة لكل اقليم. ولكي تحقق التنمية

علي المستوى القومي بطريقة أكثر فاعلية ، يستلزم الأمر تنمية أقاليم المجتمع بحيث يتحقق أعلي معدل للتنمية القومية. لذلك كان من اللازم اتباع اسلوب التخطيط الاقليمي الذي يهدف الي تحقيق التنمية القومية عن طيق تنمية أقاليم المجتمع.

ويلاحظ أن اسلوب التخطيط الاقليمي ليس بديلا لأسلوب التخطيط القومي الشامل، واذما يكمل كل منهما الآخر، فالتخطيط الاقليمي يبدأ من أسفل بحصر المطالب والاحتياجات المحلية والموارد الانتاجية المتاحة لكل أقليم. أما التخطيط القومي الشامل فانه يتجه من أعلي الي أسفل، آخذا في اعتباره الصورة الكاملة للاقتصاد القومي.وهكذا يتضح أن أهداف التنمية الاقليمية لا يمكن فصلهاعن اهداف التنمية القومية، ومن ثم فلابد من توافر منهج علمي مشترك يربط بين التخطيط القومي من جهة ، والتخطيط الاقليمي من جهة أخرى،بحيث تكمل الخطط القومية في تحيق أهدافها، وبذلك تصبح الخطة أكثر واقعية، وتحظي بمساهمة أفراد المجتمع علي مختلف المستويات.

مبررات التخطيط الاقليمي:

ان الاختلافات فينوع وحجم المورد المتاحة في أقاليم الدولة يؤدى الي اختلاف معدلات الذمو. ويترتب علي ذلك أن الاقاليم التي تتميز بوفرة الموارد أو بموقع جغرافي ومناخي أفضل أو الاثنين معا، ترتفع فيها معدلات التنمية وتصبح أغني اقتصاديا من الاقاليم الاخري ذات الموارد الاقل. وهذه النتيجة تؤدي الي اختلال وعدم تجانس معدلات التنمية علي مستوي الاقتصاد القومي. وعلاوة علي ذلك، فان الاقاليم الغنية تصبح مركز جذب للسكن الموجودين في الاقاليم الفقيرة. ومع استمرار نزح السكن يحدث تكدس سكاني يؤثر سلبيا علي جهود التنمية في الأقاليم الغنية، علاوة علي المشاكل الاجتماعية المرتبطة به. ولذلك فان الاهتمام بالتخطيط الاقليمي له ما يبرره فيما يتعلق بضمان الذمو المتوازن لجميع الاقاليم، وتحقيق الرفاهية

الاقتصادية والاجتماعية لجميع السكان، علاوة علي ذلك فان هناك العديد من المبررات التي تؤيد الأخذ بأسلوب التخطيط الأقليمي:

١. تحقيق اهداف الخطة:

الأقاليم من جهة، واحتياجاتها ومشاكلها من جهة اخري. وحيث أن هذه الاقاليم تكون في مجموعها النشاط القومي أجمعة، فان هذا لا يعني أن التخطيط القومي الشامل لا يمكن أن يتحقق بالصورة المأمولة، ولا يمكن ان ينجز معدلات التنمية المستهدفة الا عن طريق الاهتمام بتنمية الأقليم، ولي العكس من ذلك فان اغفال هذا الاسلوب يؤدى الي اضعاف فاعلية التخطيط القومي وقدرته علي تحقيق أهدافه المرسومة.

٢. ضمان تماسك الهيكل الاقتصادى والاجتماعي والسياسى للمجتمع:

سبق القول بأن المسؤولية الرئيسية لاجهزة الدولة انما تتمثل أساسا في تحقيق الأهداف الأقتصادية والاجتماعية والسياسية لأفراد المجتمع دون استثناء، وأن الموازنة بين حاجات الجماهير وعدم التحيز لبعض المصالح او لبعض الآخر، يؤدي في النهاية الي تنمو وسخط الافراد والجماعات التي لاتلقي الاهتمام الكافي من جانب الحكومة. وهناك العديد من الحوادث القريبة التي تؤيد هذا الرأى، مثل ثورة اقليم بيافرا في نيجيريا، والاقاليم الجنوبية في السودان، والاقاليم الشمالية في العراق . ان جميع هذه الثورات وماخلفته من آثار اقتصادية واقتصادية مدمرة، نشبت نتيجة لسبب رئيسي هو عدم المساواة في جهود التنمية . حيث لم متحظي بنفس القدر من الأهتمام الذي وجه الي الأقاليم الأخرى.

ولهذا السبب فان التخطيط الاقليمي ينطوى علي هدف عام هو تحقيق تماسك الهيكل لاجتماعي، وتقوية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الجماعات والمحليات والاقاليم، مما يؤدى الي القضاء علي أسباب التوتر الاجتماعي والتذمر الطائفي والسخط الطبقي،لكي يحل محلها جميعا شعور الورلاء للمجتمع، والاخلاص للجماعة القومية التى ترتبط بها مصالحهم الحيوية ارتباطاً عادلاً.

٣. علاج مشكلات التصنيع وتنظيم حركة العمران:

يستدل من دراسة التاريخ الاقتصادى للدول الاوربية الغربية أن هذه الدول عانت الأمرين نتيجة للنمو الاقتصادى غير المخطط. فقد تركزت الصناعات في مواطن معينة دون تنسيق بينها وأهملت مواطن أخرى اهمالا شبه تام . وترتب علي ذلك انهمار تيار الهجرة الي المناطق الصناعية التي تكدست بالسكان الي الحد الذى عجزت فيه المرافق العامة عن الوفاء باحتياجاتهم. وكان ذلك سببا في نمو العديد من الامراض الاجتماعية التي أصبحت فيما بعد قيدا علي جهود التنمية.

ان الحقيقة السابقة كانت حافزا للدول الاشتراكية والدول النامية علي التفكير في تفادى جميع الآثار الضارة المتمثلة في انخفاض الكفاءة الصناعية نتيجة لعدم كفاءة استغلال الموارد الصناعية، والتفاوت في الدخول ، وظهور المشكلات المتعلقة بالاسكان في المدن والمراكز الصناعية ، نتيجة لتوسع هذه المدن بطريقة ارتجالية، ونمو بعض المراكز الصناعيةنموا سريعا غير منظم علي حساب بعض المدن الأخري او علي حساب الريف. وكن الحل الذي فكرت فيه هذه الدول هو تخطيط المدن بما يكفل الاحتياط ضد التوسع المستقبل. ولكنها مالبثت أن ادركت عقم هذه المحاولة، وبالتالي أدركت أن السبيل الوحيد لتفادى هذه الاثار السيئة هو الأخذ باسلوب التخطيط الاقليمي، الذي يمكن عن طريه التنسيق بين الصناعة والقطاات الاخري لضمان التنمية الشاملة، والتأكد من سد الثغرات الموجودة، وتوصيل كافة المرافق والخدمات اللازمة لنشأة الصناعة ونموها، وتوفير الأيدى العاملة الماهرة والفنيين المتخصصين.

٤. تدعيم أجهزة الادارة المحلية:

ان التخطيط منأجل تحقيق التنمية يتطلب في المقام الاول وجود الادارة المتطورة . وهذه الادارة بخلاف كونها الجهاز التنفيذى الذى يمكن أن يحول الاهداف التقديرية الي واقع ملموس، فانها في نفس الوقت تكون بمثابة جهاز المعلومات الذي يمد المستويات السياسية والادارية العليا للدولة بجميع البيانات الدقيقة التي تؤخذ

كأساس لوضع الخطط ومتابعتها. ومن ثم فان اشراك اجهزة الادارة المحلية في المدن والاقاليم المختلفة في العملية التخطيطية، هو في الواقع نوع من التدريب العملي يمكنها من الالتحام بمشاكل الجماهير وتقديرها التقدير الصحيح، ورفعها الي المستويات الأعلي التي يتسني لها عندئذ التعرف علي المشاكل الملحة التي تحتاج الي اهتمام خاص عند اعداد الخطط الشاملة.

٥. مشاركة الجماهير في تحقيق أهداف الخطة:

تعتبر مشكلة اللامركزية أحد أبعاد مشكلة الديموقراطية والتي يمكن وصفها باستمرار ابتعاد المواطنين عن السلطة ومشاركتهم في ممارستها بطريقة تتزايد شكلية بمضي الزمن . ولقد أصبح من المؤكد أن علاج مشكلة اللامركزية يتطلب حلولا ذات طابع اقليمي، وأن الأخذ بأسلوب التخطيط الاقليمي يساعد علي تحقيق هذه الحلول . فانتهاج أسلوب التخطيط الاقليمي يساعد علي تحقيق هذه الحلول، ويساعد علي انتشار الوعي بين المواطنين بأهمية التخطيط وتفهمهم لمشكلاته، كما يعمل علي مشاركتهم في اعداد خطة التنمية والمساهمة في تحقيق أهدافها.

وبذلك فان مشاركة سكان الاقاليم في إعداد الخطة الاقليمية يدفعهم الي القيام بدور فعال في تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها.

التخطيط اللامركزى:

قد يكون التخطيط مركزيا أو لا مركزيا. ويرتبط التخطيط المركزى عادة بالنظام الاشتراكي، حيث تسود الملكية العامة لوسائل الانتاج. وفي هذا التخطيط – الذي سبق تسميته بالتخطيط القومي الشامل – لا تقتصر الجهود التخطيطية علي تحديد عدد من الأهداف الكلية، وإنما تمضي الي صياغة خطط تفصيلية تلتزم بها المشروعات في نشاطها الاقتصادى تتناول أهدافها الانتاجية . ولا تقتصر الخطط الفردية علي تحديد حجم ونوع المنتجات التي يتعين علي كل مشروعانتاجها، وانما تتناول كذلك الأسعار التي تباع بها تلك المنتجات ، كما تمضي الي تحديد أنواع ومصادر المواد الأولية والسلع الوسيطة التي تستخدم في عملية الانتاج، ومقدار ما يسمح بانفاقه علي الأصول الثابتة والاجور . وتترجم معظم الاهداف التي تتضمنها الخطة الي مجموعة من الأوامر والتوجيهات التي تحل محل قوى السوق في توزيع الموارد المتاحة بين مختلف الاستخدامات، والتنسيق بينها في انتاج ما يتقرر انتاجه

منالسلع والخدمات. ومعني ما تقدم أن التخطيط المركزى يأخذ بأسلوب الرقابة المباشرة والتفصيلية علي النشاط الاقتصادى.

أما التخطيط اللامركزى فيعتمد اساسا علي أساليب الرقابة غير المباشرة، حيث تقف الخطة عند حد تقرير أهداف كلية دون التطرق الي وضع أهداف مفصلة لمختلف وحدات الاقتصاد القومي.

وقد سبق القول بأن التخطيط لم يعد عملية مقصورة علي الدول الاشتراكية فقط، حيث يجد حاليا مجالات متعددة للتطبيق في الدول الرأسمالية والمختلطة أيضا . واذا كان التخطيط المركزي يعتبر سمة مميزة للنظام الاشتراكي، فان التخطيط اللامركزى يطبق في النظم الرأسمالية والنظم المختلطة.

وينبغي ملاحظة أن التخطيط في ظل الرأسمالية لا يلغي الجوانب الرئيسية للرأسمالية مثل المشروع الخاص والملكية الفردية، وعلاوة علي ذلك فان التخطيط الاقتصادى في ظل الرأسمالية لا يتم عن طريق التوجية، ولكنعن طريق السوق ، أي من خلال جهاز الثمن. والتخطيط اللامركزي في ظل الرأسمالية هو محاولة الدولة تصحيح بعض الاتجاهات الضارة بالنشاط الاقتصادى. والغرض النهائي من ذلك هو الحفاظ علي عمالة كاملة دون ظهور آثار التضخم . ولتحقيق هذا الغرض، تعمد الحكومة الي إيجاد جهاز قادر علي مراقبة الموقف الأقتصادى بصفة مستمرة . فاذا ظهر علي الموقف الاقتصادى بوادر التضخم، فان الحكومة تتخذ من الاجراءات ما يكفل الحد من الموجات التضخمية قبل أن يصل الأمر الي حد ينذر بالخطر.

ففي حالة ما اذا كان النشاط الاقتصادي يعاني من الكساد، فان التخطيط اللامركزي في ظل الرأسمالية يرمي الي انتشاله من تأثير هذا الكساد عن طيق نوين من الاجراءات هما:

١. العمل علي زيادة الاستهلاك لجموع الشعب وذلك لتوفير الطلب الكلي المناسب لتحقيق التوظف الكامل. ويتم ذلك عن طريق:

أ – اعادة توزيع الدخل:

لا شك أن اعادة توزيع الدخل لصالح ذوى الدخول الدنيا يؤدى الي زيادة الانفاق الاستهلاكي، لأن ميل هذه الفئات للاستهلاك أكبر من ميل الأفراد في فئات الدخل العليا. ويمكن تحقيق ذلك بالعمل علي زيادة انتاجية الأفراد في فئات الذخل الدنيا، وزيادة القوة الشرائية للمجموعات ذات الدخول المنخفضة، عن طريق تقدم الاعانات وخفض تكاليف المعيشة بتخفيض أسعار السلع الضرورية، وتحويل جانب من القوة الشرائية من أصحاب الدخول العليا الي أصحاب الدخول الدنيا بفرض الضرائب التصاعدية علي الدخول والتركات، أو زيادة درجة التصاعد في هذه الضرائب بالنسبة للشرائح العليا، وتحويل ايراداتها في شكل انفاقات رفاهية (أي لأداء خدمات صحية وثقافية واجتماعية واسكان وغير ذلك لصالح الطبقات في فئات الدخول الدنيا.

ب – سياسة الاجور:

تهدف سياسة الأجور الي زيادة معدل الاستهلاك خاصة بالنسبة للمجموعات العامة من ذوي الدخول المنخفضة. وذلك بالحيلولة دون انخفاض مستوى أجور هذه الفئات.

جـ الضمان الاجتماعي:

من شأن الضمان الاجتماعي الشامل أن يحقق استقرارا في مستويات الاستهلاك في وقت الكساد عندما تنخفض الاستثمارات ويهبط مستوى العمالة ، مما يكون له أثره في الحد من الانفاق الاستهلاكي.

د – تقديم تسهيلات انتمائية للمستهلكين لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة.

ويتم ذلك عن طريق العمل علي الاستزادة من الاستثمارات في القطاع الخاص، ويمكن تحقيق ذلك بالخطوات الآتية:

- تخفيض الضرائب عن طريق اعفاءات ضريبية معينة لتجميع استثمارات رؤوس الأموال الخاصة وتنشيط الاتجاه نحو التوسع في المشروعات.
- التوسع في العرض النقدي وخفض معدل الفائدة لتشجيع القطاع الخاص علي أن يزيد من الاستثمارات.
- العمل علي استقرار أسعار الانتاج والاستهلاك ودعمها بما يؤدي الي تأمين احتمالات المستقبل بالنسبة للمستثمرين.

تلك هي أهم الخطوات التي يتطلب التخطيط اللامركزى اتخاذها من جانب الحكومة في أوقات الكساد أو الهبوط في مستوى النشاط الاقتصادى.

أما في أوقات التضخم فان التخطيط اللامركزى يتطلب من الحكومة أن تتخذ اجراءات لتقييد الحد من الموجات التضخيمية أهمها:

١. تخفيض الاستهلاك :

ان هذا التخفيض يمكن من امتصاص القوة الشرائية الاضافية وتقييد الاستهلاك بفرض الضرائب أو زيادة معدلاتها علي السلع الترفيهية والسلع الكمالية، وكذا بزيادة المدخرات الاختيارية واللجوء الاجبارى اذا لزم الأمر.

٢. الحد من الاستثمار الخاص :

في الوقت الذي تكون فيه الموارد في حالة توظف كامل، فان من شأن أية استثمارات اضافية أنتحدث ندرة في الموارد، مما يؤدى الي رفع الأسعار وزيادة حدة التضخم.لذا يجب العمل علي الحد منها الي أدني حد ممكنبرفع سعر الفائدة وزيادة معدلات الضرائب التي تنصب علي النشاط الانتاجي بصفةخاصة.

٣. تخفيض الانفاق الحكومي:

وذلك بالحد من المصروفات غير الضرورية، واستخدام فائض الميزانية ان أمكن تحقيقة لسداد جانب مما اقترضته الحكومة منالبنك المركزي والبنوك التجارية في وقت الكساد.

مما سبق نستنتج أن التخطيط اللامركزي في الدول الرأسمالية يستمد هذه الصفة منناحيتين: الأولي، وسائل الرقابة غير المباشرة التي تتبعها الحكومة لتوجيه النشاط الاقتصادى، أما الناحية الثانية فهي الاعتماد علي الحوافز بدرجة أكبر منالاعتماد علي الأوامر والتوجيهات في حمل الأفراد والمشروعات علي تحقيق الأهداف التي تتوخاها الدولة.

أما في النظم الاقتصادية المختلطة، أي التي تجمع بين القطاع العام الذي تملكه الدولة والقطاع الخاص الذي يملكه الأفراد، فان الخطة الاقتصادية لا تتمتع بقوة الزامية الا بالنسبة للقطاع العام، مما يقتضى النظر الي الأهداف الكلية المقررة للقطاع الخاص علي أنها أهداف تأشيرية لا تتمتع بقوة الزامية لمختلف وحداته . ولا يعني انتقاء صفة الالزامية من التخطيط التأشيري أنه لا يتميز بفاعلية تذكر في تحقيق أهداف الخطة، وذلك أن تقرير الأهداف التأشيرية انما يجرى علي أساس من المشاورات المستمرة بين أجهزة التخطيط وممثلي رجال الأعمال ونقابات العمال.

التخطيط الطويل والمتوسط والقصير الاجل:

اذا كان التخطيط القومي هو تحديد مسبق لمجري النشاط الاقتصادي والاجتماعي لفترة مقبلة، فان تحديد الفترة الزمنية التي تغطيها الخطة يعتبر أمراً حيوياً. ومن هذه الزاوية، ينقسم المدي الزمني للتخطيط الي ثلاثة أنواع هي:-

١. التخطيط الطويل الاجل:

يقصد به اعداد خطة يستغرق تنفيذها فترة طويلة تتراوح بين ١٥، ٣٠ سنة عادة. والأسباب التي تبرر هذا النوع من التخطيط كثيرة أهمها أن بعض المشروعات الضخمة ، كالسد العالي أو منخفض القطارة مثلا، لاتؤتي ثمارها الا بعد فترة طويلة.

ومن ناحية أخري، فان بعض أهداف المجتمع لا يمكن تحقيقها الا من خلال برنامج طويل الأجل مثل التصنيع أو الزراعة أو تغيير الهيكل الاجتماعي تغييرا شاملا.

ومن الأمور المسلم بها أن اعداد خطة تغطى فترة عشرين سنة مثلا هو أمر بالغ الصعوبة، نظرا لتعذر اجراء تنبؤات دقيقة تغطي هذا المدى. ولذلك فان الخطة الطويلة الأجل تكون عادة أقل تفصيلا من خطة خمسية، وهذه الخطة الأخيرة تكون أقل تفصيلا من خطة سنوية وهكذا ومن أهم الموضوعات التي يعالجها التخطيط الطويل الأجل:-

١. تحديد صورة الهيكل الاجتماعي والاقتصادى.
٢. تحديد اتجاه الارتفاع في مستوى معيشة أفراد المجتمع.
٣. تحديد فروع الانتاج الرئيسية أو الاساسية التي يتخصص فيها الاقتصاد القومي.
٤. تحديد خطوط الانتاج المترتبة علي الأختيار السابق.
٥. تحديد المشروعات الأساسية لبناء ودعم خطوط الانتاج المقررة.
٦. اعداد الكفاءات الادارية والفنية اللازمة.

١. التخطيط المتوسط الأجل:

بالرغم من أن التخطيط المتوسط الأجل يغطي عادة فترة تتراوح بين أربع وسبع سنوات، الا أن التخطيط الخمسي – أي الخطة التي يستغرق تنفيذها خمس سنوات – يعتبر الشكل الغالب . والتخطيط متوسط الأجل هو العمود الفقري للتخطيط الاشتراكي. وبالتالي فان الخطة الطويلة الأجل تعد علي أساس أنها عدد من الخطط المتوسطة، كما ان النتائج الفعلية التي تحققها هذه الخطط قد تؤخذ كأساس لتعديل تقديرات الخطط الطويلة.

٢. التخطيط القصير الاجل:

يقصد به الخطط السنوية . والخطة السنوية هي في الاصل مجرد شريحة من خطة متوسطة الأجل . فالخطة الخمسية مثلا لابد أن توزع علي خمس سنوات،

بحيث يتحدد مسلك الاقتصاد القومي في كل سنة من سنوات تنفيذها ، و هذا التوزيع ضروريا لانتظام حساباتالأقتصاد القومي من سنة الي أخرى.

وبالاضافة الي ذلك ، فان التخطيط الجاري له فائدة ثانية باعتباره الأداة الوحيدة لمتابعة الخطة الخمسية ومواجهتها بالواقع، بمعني أن الفشل في تحقيق الجزء الأول من الخطة الخمسية في سنتها الأولي يترتب عليه الفشل في انجاز الخطة برمتها في نهاية فترة الخمس سنوات. الا اذا تم تداك الأمر سواء بتوفير بعض الامكانيات الاضافية، أو بتعديل الخطة الأصلية المتوسطة الأجل.

ثانيا : مشاكل التخطيط القومي

سبق التعرض للمبرات القوية التي تدعو الي الأخذ بأسلوب التخطيط القومي الشامل. ومما لا شك فيه أن هذا الأسلوب قد حقق نجاحا في العديد من الدول الاشتراكية والدول النامية علي حد سواء. ولكن تجارب هذه الدول أثبتت أن هناك العديد من المشاكل والثغرات المرتبطة بهذا النظام. وبتحليل هذه المشاكل نجد أن البعض منها نشأ نتيجة عدم تحقق الفروض التي قام عليها الفكر الاشتراكي بالصورة التي وردت في كتبات الاشتراكيين الأوائل من أمثال أمثال وكارل ماركس ولنين وغيرهم. خصوصا فيما يتعلق بالغاء قوانين السوق واعطاء الأولوية لقرارات السياسيين عند وضع الخطة الاقتصادية القومية الشاملة. أما البعض الآخر من المشاكل فانه يعزى الي أخطاء في التطبيق أو عدم توفر الأركان والمتطلبات الأساسية اللازمة لانجاح هذا النظام. والآتي استعراض لأهم المشاكل.

أولا: قوانين السوق وتأثيرها علي النشاط الاقتصادى:

سبق القول بأن الأطار الأيديولوجي للتخطيط القومي الشامل كما ورد في الكتابات الاشتراكية الرائدة يتضمن الافتراض بأن التحرر من ضرورة تحقيق الربح، وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادى بواسطة خطة عامة دون الخضوع لآليات السوق، يمكن أن يسهم في تحقيق معدلات أفضل للتنمية ، كما يساعد في علاج العديد من

المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالنظام الرأسمالي. وقد أتضح من التطبيق أن تحقق هذا الفرض يتطلب توفر ظروف مثالية لا يمكن أن تحقق في الواقع. وقد عبر أحد الاقتصاديين علي هذه الحالة بقوله أن نجاح التخطيط المركزى الشامل يتطلب:

"أن كل فرد سوف يفعل ما يطلب منه، وفي هذه الصورة فان الوحدات الانتاجية سوف تنتج تشكيلة السلع بموصفات الجودة والتكلفة التي حددتها السلطات المركزية، وان الفلاحين سيزرعون أنواع المحاصيل بالكميات التي تحددها القوانين ، وأن العمال لا يحصلون الا علي الأجور المحددة في الجداول الرسمية، وأن أفراد الادارة لن يصدروا الا التعليمات التي تتفق مع رغبات السياسة العليا، وأن أجهزة الاشراف والرقابة تضمن تحقيق الطاعة الكاملة خلال جميع المستويات. وهذه الصورة يمكن أن توجد في صفحات الكتب، ولكن لا يمكن أن تتحقق عمليا".

ولما كانت الصورة السابقة صعبة بل مستحيلة عمليا، فقد بدأ المفكرون الاشتراكيون في التشكك من صحة الفرض القائل باهمال قوانين السوق وتأثير ها التلقائى في تنظيم مسار النشاط الاقتصادي. وفي هذا الصدد يقول سترومبلين Strnillin ، و هو أحد الاقتصاديين السوفيت :"في وقت من الأوقات كان الاعتقاد السائد بيننا هو اهمال وجود القوانين الاقتصادية في مجتمعنا، وكانت الخطة المركزية سى القانون الوحيد الذي نعترف بوجوده... ولكن أثبتت التجربة أن لقوى السوق طريقتها في الانتقام ممن يتجاهل تأثيرها".

ومع الاعتراف بوجود قوانين السوق وضرورة التجاوب معها، بدأ التشكك في صحة الفرض القائل بأهمال هذه القوانين . وهذا يعني أن التخطيط المركزى لايمكن أن يشمل كل شئ، وأن الدولة لا يمكن أن تحدد مسار الاقتصاد القومي بأجمعه عن طريق القرارات التي تصدرها من القمة.

ثانيا: الاقتصاد والسلطة السياسية:

اذا كان الفكر الرأسمالي يحبذ ابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادى، فان الفكر الاشتراكي يحبذ هذا التدخل، بل ويعطي السلطة السياسية أولوية علي آراء الاقتصاديين كما أسلفنا.

وقد اتضح من التجارب الاشتراكية المختلفة أن محاولة اثبات صحة هذا الفرض تؤي الي خلق ما يسمي بمشكلة أهل ألخبرة وأهل الثقة، بمعني أن تولي المراكز القيادية في الدولة يكون مرهونا بالولاء السياسى أكثر من اعتماده علي الخبرة والكفاءة الفنية أو الادارية اللازمة. وقد يكون لهذا الوضع ما يبرره في فترة التحول الي الاشتراكية، ولكنا ستمرار هذا الوضع يؤدى حتما الى سوء استغلال الموارد الاقتصادية وضعف جهود التنمية. ومن ناحية أخرى فان قصر التعيين في المناصب العليا علي أهل الثقة يؤدى في المدى الطويل الي تكوبن مراكز القوى التي تقف في سبيل أى تغيير يهدد مراكزها. حتي ولو كان هذا التغيير فيصالح المجتمع ككل، ولعل أفضل مثال لذلك ما حدث في الاتحاد السوفيتي. فقد تطرف الاتحاد السوفيتي في تطبيق مبدأ اعطاء السياسيين سلطة أكبر من الأقتصاديين فيما يتعلق بالبت في المسائل الاقتصادية الي الحد الذي جعل ستالين يصدر قانونا بعدم نشر أو تداول أى كتاب في علم الاقتصاد. وعندما أدرك الاتحاد السوفيتي مؤخرا (في عام ١٩٦٥) أن الاصرار علي هذا المبدأ كان من الأسباب الرئيسية التي أدت الي سوء الانجاز الاقتصادى، وعندما بدأت المستويات العليا في لحزب تؤمن بأهمية التغيير بما يعطى وزنا أكبر لآراء الاقتصادي عند اعداد الخطة المركزية الشاملة، عندما تحقق ذلك بدأت المستويات المتوسطة والسفلي من الحزب تقاوم هذا الاتجاه لأنه يعتبر تهديدا مباشرا لمراكزهم .

ثالثا: الاتجاه نحو اللامركزية :

ان الاتجاه نحو رفض قوانين السوق واحلل خطة شاملة كبديل لها يؤدى، مع الرغبة الشديدة في اثبات صحته، الي تدخل زائد عن الحد من جانب الدولة في تسيير النشاط الاقتصادى، ويترتب علي ذلك تقييد سلطة الوحدات الاناجية في اتخاذ

القرارات، مما يؤدى بدوره الي المركزية الشديدة ، و هذه المركزية القائمة علي التدخل الزائد عن الحد من جانب الدولة في النشاط الانتاجي ليس بالنسبة لتحديد معدلات النمو والتنسيق بين القطاعات المختلفة فحسب، بل أيضا وضع خطط تفصيلية للوحدات الانتاجية اعتقادا بأن هذه الخطط التي يضعها الحزب السياسي تعكس باخلاص حاجات المجتمع وتطلعاته، هذه المركزية لا تخلو من مزايا خصوصا في المراحل الأولي للتنمية الاقتصادية، حيث يتطلب التحول السريع الي التصنيع اجراء تغييرا سريعة وجذرية في هيكل النشاط الاقتصادى لضمان أقصي استخدام ممكن للموارد المتاحة، وايجاد مصادر جديدة للمواد الأولية والآلات والعمال المهرة، ومن ثم فان المركزية القائمة علي التخطيط التوجيهي الملزم يمكن أن تهيئ اطارا فعالا لاحداث هذه التغيرات، وقد عبر أحد الاقتصاديين عن ذلك بقوله: "ان الاتجاه نحو المركزية يعتبر اتجاها نموذجيا للدول التي تحتاج الي احداث تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعيا لتحقيق أهداف أكثر طموحا".

ويأخذ أوسكار لانج Oscar Lange بوجهة نظر مشابهة حين يقول: "ان المركزية لها ما يبررها ليس علي أسس اقتصادية فحسب، بل لأنها تمثل مضمونا جوهريا للثورة الاشتراكية، فعندما يحل نظام اجتماعي محل نظام آخر، فمن الطبيعي أن يلجأ النظام الثورى الجديد الي ممارسة رقابة مركزية علي تخصيص واستخدام الموارد".

ويضيف برابيلا Prypyla الي الرأي السابق قوله أن تدخل الدولة في مرحلة الانتقال الي الاشتراكية يستهدف تحقيق هدفين: الأول : معالجة الاختلال الاقتصادي الموجود ومحاولة القفز لتحقيق نتائج اقتصادية سريعة. والثاني ، احداث التغييرات السياسية والاجتماعية اللازمة لتحديد أبعاد المجتمع الجديد وتأمينه".

ويرى برابيلا أن تحقيق هذين الهدفين يتطلب الأخذ بالأسلوب المركزى الذي يتمثل- في المجال الاقتصادى – في التركيزعلي عدد قليل من الأولويات الاقتصادية مثل زيادة وتنمية الانتاج الصناعي، وتنفيذ الأولويات مهما كانت التكلفة والتضحيات.

ولكن هذا الوضع لا يستمر طويلا، فبمرور الوقت يزداد عدد الأولويات الاقتصادية. وبالتالي فان اهمال عنصر التكلفة يصيب الاقتصاد القومي بأضرار بالغة، وهنا تظهر مشاكل التكاليف التفاضلية عند مقارنة الأولويات المختلفة، كما يبدأ البحث عن مبادئ أكثر رشداً لتخصيص الموارد، ومقاييس أكثر فاعلية للتخطيط تأخذ في الحسبان عوامل الندرة النسبية للموارد. ولو أضفنا الي كل ذلك العبء المتزايد علي كاهل أجهزة الدولة عند القيام بعملية التخطيط المركزيللنشاط الاقتصادى الآخذ في النمو، فان جميع هذه العوامل تدعو الي نظرة أكثر واقعية الي الوسائل الي سبق تطبيقها' ولبحث عن وسائل أخرى أقل جمودا وأكثر ميلا الي الأخذ بالنظريات والمفاهيم الاقتصادية التي سبق اهمالها. ومن ثم تكون اللامركزية هي الحل المقترح.

رابعا: صعوبة توفير البيانات اللازمة للتخطيط :

اذا كانت الدورات الاقتصادية – بمعني توالي فترات الواج والكساد – تمثل نقطة الضعف الرئيسية في النظام الرأسمالي، واذا كان النظام الاشتراكي القائم علي التخطيط الشامل قد نجح في تفادى الدورات الاقتصادية، الا أن النظام الأخيريتضمنخطرا لايقل قسوة، وهو احتمال الخطأ في التخطيط المركزى. وهذا الخطر يتحقق نتيجة لنقص أو عدم دقة البيانات التي تتخذ كأساس لوضع الخطط. وكلما زاد النشاط الاقتصادى واتسع مجال التخطيط بالتالي، كلما زاد القدر المطلوب منالبيانات اللازمة لوضع الخطط، بحيث يجب أنتعطى جميع نواحى النشاط القائم واحتمالات التغيير بطريقة تفصيلية. ومن ثم فان نقص أو عدم دقة البيانات تؤدى الي مشاكل قد يعاني منها الاقتصاد القومي كله لفترات طويلة، واذا كانالسوق هوالمنظم التقليدى للبيانات اللازمة للتخطيط، فان غياب قوى السوق – كما افترضت النظرية الاشتراكية – معناه البحث عن البيانات اللازمة بوسائل أخري. ولسوء الحظ فان جميع هذه الوسائل لم تف بالغرض المطلوب كما ثبت من التجربة.

والمتتبع للتجربة السوفيتية في التخطيط المركزي، يجد أن المشاكل التي ارتبطت بهذا الأسلوب أدت الي ارتفاع الآراء المطالبة بجعل عملية التخطيط أكثر

مرونة. ولما كان الابقاء علي نظام التخطيط بصورته الأولية يخدم مصلحة بعض أعضاء الحزب الشيوعي، فان هؤلاء، تبنوا فكرة الابقاء علي نفس النظام ومعالجة المشاكل التي تقلل من فاعليته. وكان من رأيهم أن جميع تلك المشاكل تنتج من مصدر واحد هو عدم دقة البيانات التي تتعامل معها السلطات المركزية عند القيام بوظائف التخطيط والرقابة علي النشاط الاقتصادى. وكان من رأيهم أن استخدام الطرق الفنية الحديثة مثل تحليل المدخلات والمخرجات والنماذج الرياضية والبرامج الخطية والحاسبات الالكترونية يمكن من معالجة المشكلة والابقاء علي النظام بصورته الاصلية.

وقد عارض كثير من الاقتصاديين السوفيت هذا الاتجاه. وكانت حجتهم في ذلك أنه ليس منالممكن التغلب علي نقاط الضعف الموروثة في نظام التخطيط المركزى باستخدام الوسائل الفنية الحديثة لتجميع وتحليل البيانات واصدار القرارات . فهذه الوسائل ون كانت تصلح في بعض مجالات النشاط مثل النقل وتوزيع مخصصات الوحدات الانتاجية من المواد ، الا أنها لا تصلح في مجالات أخري مثل التسعير والتخطيط الشامل للاقتصاد القومى.

وقد تزعم أوسكار لانج وجهة النظر القائلة بأن السوق هو أقدم حاسب الكتروني عرفه الانسان واستخدمه في حل المعادلات الرياضية المعقدة ، وأن الحاسب الالكتروني الحديث ما هو الا تقليد لآلية السوق التي اعترف بها الانسان وطبقها من زمن بعيد . والفق بين الاثنين أن الحاسب الالكتروني يعمل كقوة مادية فقط ، في حين أن السوق يعمل كقوة اجتماعية أيضا. ويمضي لانج في المقارنة ويقول:

"ومما لا شك فيه أن الحاسب الالكتروني أسرع وأكثر دقة في التعامل مع البيانات، كما أن عمله لا يتسبب في اثارة التقلبات، بعكس السوق حيث يؤدى أي تغير في الأسعار في توزيع الدخول مما يسبب مشاكل سياسية واجتماعية. وبالرغم من ذلك فان أكثر الحاسبات الالكترونية كفاءة لها قدرة محدودة في التعامل مع الكثير

من العمليات الاقتصادية المعقدة التي تتأثر بالعديد من المغيرات المتداخلة التي لا يمكن أن يتابعها الحاسب الالكتروني".

ويخرج لانج من المقارنة السابقة بنتيجة مؤداها أنه "في مثل هذه الظروف لا يوجد بديل آخر سوى الرجوع الي الاعتراف بآلية السوق. فالحاسب الالكتروني يمكن أن يستخدم في التخطيط، أما السوق فهو البديل الأوحد لتنقيح الخطط والحكم علي سلامتها".

ويأخذ أوتاسيك Otasik وجهة نظر مشابهةمن حيث الرفض القاطع لاعطاء وزن أقل لقوى السوق علي أن يستعاض عن ذلك بالحاسب الالكترونية لجعل التخطيط المركزي أكثر فاعلية. ورغم اعترافه بأن استخدام الحاسبات الالكترونية يمكن أن يساعد في تنمية وتحسين التخطيط المركزى، وفي الوصول الي تنبؤات أكثر دقة ، الا أنه لا يعترف بامكانية احلال الحاسبات الالكترونية محل قوى السوق التي "تشكل نتيجة لتقابل رغبات المنتجين والمستهلكين" ، ويضيف الي ذلك أن الحاسبات الالكترونية يمكن أن تعطي اجابات منطقية سريعة علي أساس المعلومات التي تعطي لها، ولكن "المعلومات نفسها يمكن أن تكون خاطئة اذا لم يكن مصدرها سوق منظم، وعندئذ ماذا تستطيع أن تفعله الحاسبات الالكترونية؟ وبالاضافة الي ذلك ، كيف يمكن لهذه الحاسبات معرفة أي السلع الجديدة مرغوب أكثر من غيره؟ وكيف يمكنها ممارسة الضغوط الضرورية علي المنتجين؟ وهي الضغوط التي يستطيع السوق أن يمارسها بطريقة فعالة".

وبالاضافة الي المشاكل الرئيسية السابقة ، يضيف بعض الكتاب عددا من الأسباب التي تحد من فاعلية التخطيط القومى الشام. ويمكن اجمال هذه الأسباب في الآتي:

١ – يؤدى الاقتصاد المخطط الي البيروقراطية والمكتبية الروتينية التي تبدد جانبا كبيرا من كفاءة الادارة .

٢ – ينعدم الحافز لدي العاملين في الاقتصاد المخطط لتحولهم الي موظفين لدى الدولة يتقاضون مرتبات ثابتة.

٣ – يولد الاقتصاد المخطط الفساد والرشوة والاستغلال بين العاملين في أجهزة الحكومة، فهو يخلق السوق السوداء ويحمل معها تهديدا خطيرا للأخلاق العامة.

٤ – يفقد المستهلك سيادته في الاقتصاد المخطط، فهو لا يستطيع أن يملي رغبته، ويلزم باستهلاك ما تشاء الدولة أن توفره له من سلع وخدمات.

٥ – لا يتمتع العاملون في الاقتصاد المخطط بحرية اختيار المهن والأعمال وفقا لميولهم ورغباتهم، وقد يحولون الي مهن مغايرة وفقا لاحتياجات الدولة .

٦ – يري البعض أن التخطيط المركزى الشامل هو الطيرق الي العبودية لما ينطوى عليه مناحتمال التطور الي الدكتاتورية التي تشكل تهديدا خطيرا لحرية والديموقراطية، حيث يصبح كلالمواطنين عمالا لدى الدولة مما لا يترك مجالا للحافز الفردى والمبادرة.